المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

31/12/2012

محمد الصبار: المغرب خطى خطوات جبارة في المجال الحقوقي بإقرار الدستور الجديد

محمد الصبار

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أول أمس السبت بالمضيق، إن المغرب» خطى خطوات جبارة في مجال حقوق الإنسان بإقرار الدستور الجديد، ويبقى على كل المجتمع المغربي، في شقيه المؤسساتي والمدني، توفير الشروط الملائمة لتنزيل مقتضياته بشكل سليم».

وأوضح الصبار، خلال ندوة حقوقية حول «حقوق الإنسان في ظل الدستور الجديد للمغرب» نظمتها جمعية قدماء ثانوية الفقيه داود، أن صياغة الدستور الجديد اعتمدت مقاربات تشاركية وعملا جماعيا ساهمت فيه الهيئات السياسية والنقابية والمدنية، وعلى نفس المستوى والمنوال وبروح جماعية ومسؤولية يجب أن تنزل كل مقتضيات الوثيقة الدستورية التي جعلت المغرب في مستوى التحديات الوطنية والإقليمية والدولية.

وأبرز أن التطبيق السليم لمقتضيات الدستور سيمكن المغرب من «تكريس حقوق الإنسان وتوفير كل الآليات لتعزيز دولة الحق ودور المؤسسات الديمقراطية وتمكين كل السلط من أداء ما عليها من واجب استنادا إلى مبدأ الفصل بين السلط والحكامة والمسؤولية المقرونة بالمحاسبة».

وأكد الصبار أن الدستور الجديد أفرد لمسألة حقوق الإنسان في مختلف تجلياتها حيزا هاما يعكس تطلع المغرب إلى فرض احترام الحقوق وضمانها وتعزيز المكتسبات، بحيث نص على دور أجهزة الدولة في خلق الظروف المناسبة لممارسة حقوق الإنسان وخصص لذلك 32 فصلا من أصل 180 فصلا، وكذا عمل على دسترة المؤسسات الوصية على المجال ومؤسسات الحكامة.

وذكر بهذا الخصوص أن الدستور نص على إحداث مؤسسات دستورية تستجيب لتطلعات كل أفراد المجتمع في كل المجالات، من بينها هيأة المناصفة والشباب والطفولة وغيرها من الهيئات الدستورية التي تمنح المغرب الحصانة القانونية لتكريس مبادئ العدالة والقطع مع ماضي الانتهاكات.

وأوضح أن الإصلاحات الهيكلية والتشريعية التي تبناها المغرب خلال العشر سنوات الأخيرة لفرض احترام حقوق الإنسان وبناء دولة المؤسسات مكنته من الرقي بواقع حقوق الإنسان واستشراف المستقبل بنضج ووعي «قل نظيره على الصعيدين الدولي والإقليمي».

واعتبر الصبار أن بلوغ السمو في تطبيق حقوق الإنسان يقتضي وضع مقاربات سوسيو-ثقافية مصاحبة لتعميق الوعي الجماعي والفردي بحقوق الإنسان ليس فقط كتصورات ونظريات، بل وكممارسة مجتمعية يساهم فيها كل فرد من أفراد المجتمع لترسيخ هذه الثقافة في الوعي المجتمعي العام.

وخلص الصبار إلى أن العمل الإصلاحي الذي يقوده المغرب بثبات وعزم وإرادة سياسية واضحة المعالم تتطلب التدرج لتحصين المكتسبات، من أجل تمتيع كل المواطنين المغاربة بكافة حقوقهم التي يضمنها الدستور المغربي الجديد.

الصبار: المغرب خطى خطوات جبارة في المجال الحقوقي

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، السبت بالمضيق، إن المغرب "خطى خطوات جبارة في مجال حقوق الإنسان بإقرار الدستور الجديد، ويبقى على كل المجتمع المغربي، في شقيه المؤسساتي والمدني، توفير الشروط الملائمة لتنزيل مقتضياته بشكل سليم".

وأوضح الصبار، خلال ندوة حقوقية حول "حقوق الإنسان في ظل الدستور الجديد للمغرب" نظمتها جمعية قدماء ثانوية الفقيه داود، أن صياغة الدستور الجديد اعتمدت مقاربات تشاركية وعملا جماعيا ساهمت فيه الهيئات السياسية والنقابية والمدنية، وعلى نفس المستوى والمنوال وبروح جماعية ومسؤولية يجب أن تنزل كل مقتضيات الوثيقة الدستورية التي جعلت المغرب في مستوى التحديات الوطنية والإقليمية والدولية.

وأبرز أن التطبيق السليم لمقتضيات الدستور سيمكن المغرب من "تكريس حقوق الإنسان وتوفير كل الآليات لتعزيز دولة الحق ودور المؤسسات الديمقراطية وتمكين كل السلط من أداء ما عليها من واجب استنادا إلى مبدأ الفصل بين السلط والحكامة والمسؤولية المقرونة بالمحاسبة".

وأكد الصبار أن الدستور الجديد أفرد لمسألة حقوق الإنسان في مختلف تجلياتها حيزا هاما يعكس تطلع المغرب إلى فرض احترام الحقوق وضمانها وتعزيز المكتسبات، بحيث نص على دور أجهزة الدولة في خلق الظروف المناسبة لممارسة حقوق الإنسان وخصص لذلك 32 فصلا من أصل 180 فصلا، وكذا عمل على دسترة المؤسسات الوصية على المجال ومؤسسات الحكامة.

الصبار: الإصلاحات الهيكلية والتشريعية المغربيّة قلّ نظيرها دولياً..

السبت 29 دجنبر 2012

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، اليوم بمدينة المضيق، إن المغرب "خطى خطوات جبارة في مجال حقوق الإنسان بإقرار الدستور الجديد، ويبقى على كل المجتمع المغربي، في شقيه المؤسساتي والمدني، توفير الشروط الملائمة لتنزيل مقتضياته بشكل سليم".
وأوضح الصبار، خلال ندوة حول "حقوق الإنسان في ظل الدستور الجديد للمغرب" نظمتها جمعية قدماء ثانوية الفقيه داود، أن صياغة دستور 2011"اعتمدت مقاربات تشاركية وعملا جماعيا ساهمت فيه الهيئات السياسية والنقابية والمدنية، وعلى نفس المستوى والمنوال وبروح جماعية ومسؤولية يجب أن تنزل كل مقتضيات الوثيقة الدستورية التي جعلت المغرب في مستوى التحديات الوطنية والإقليمية والدولية" وفق تعبيره.
أن "التطبيق السليم للمقتضيات الدستورية سيمكن المغرب من تكريس حقوق الإنسان، وتوفير كل الآليات CNDHوأبرز الرجل الثاني في الـ لتعزيز دولة الحق ودور المؤسسات الديمقراطية، وتمكين كل السلط من أداء ما عليها من واجب، استنادا إلى مبدأ الفصل بين السلط والحكامة والمسؤولية المقرونة بالمحاسبة".

وأكد الصبار أيضا على أنّ ذات الوثيقة الدستورية "أفردت لمسألة حقوق الإنسان، في مختلف تجلياتها، حيزا هاما يعكس تطلع المغرب إلى فرض احترام الحقوق وضمانها وتعزيز المكتسبات، حيث نص على دور أجهزة الدولة في خلق الظروف المناسبة لممارسة حقوق الإنسان، وخصص لذلك 32 فصلا من أصل 180 فصلا، وكذا عمل على دسترة المؤسسات الوصية على المجال ومؤسسات الحكامة".
ذات المتحدّث ذكر أن "الدستور نص على إحداث مؤسسات دستورية تستجيب لتطلعات كل أفراد المجتمع في كل المجالات، من بينها هيأة المناصفة والشباب والطفولة وغيرها من الهيئات الدستورية التي تمنح المغرب الحصانة القانونية لتكريس مبادئ العدالة والقطع مع ماضي الانتهاكات".

"الإصلاحات الهيكلية والتشريعية التي تبناها المغرب خلال العشر سنوات الأخيرة، لفرض احترام حقوق الإنسان وبناء دولة المؤسسات، مكنته من الرقي بواقع حقوق الإنسان واستشراف المستقبل بنضج ووعي قل نظيره على الصعيدين الدولي والإقليمي.. وبلوغ السمو في تطبيق حقوق الإنسان يقتضي وضع مقاربات سوسيو-ثقافية مصاحبة لتعميق الوعي الجماعي والفردي بهذه الحقوق، ليس فقط كتصورات ونظريات بل كممارسة مجتمعية يساهم فيها كل فرد من أفراد المجتمع لترسيخ هذه الثقافة في الوعي المجتمعي العام".
وخلص الصبار، ضمن مداخلته بالموعد المذكور، إلى أن "العمل الإصلاحي الذي يقوده المغرب، بثبات وعزم وإرادة سياسية واضحة المعالم، يتطلب التدرج لتحصين المكتسبات من أجل تمتيع كل المواطنين المغاربة بكافة حقوقهم التي يضمنها الدستور".

Aujourd'hui Le Maroc

Situation des prisons

Le CNDH dévoile tout

Laila Zerrour
lzerrour@aujourdhui.ma

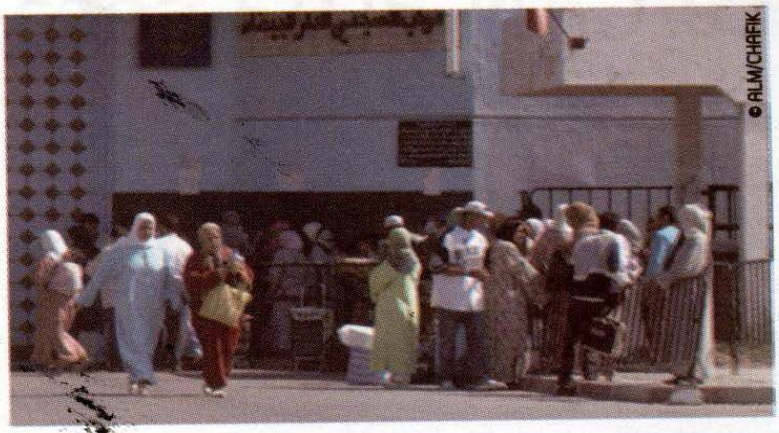
© ALM/CHAFIK

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a jeté la lumière sur la situation déplorable des prisons marocaines. Dans son rapport intitulé «La crise dans les prisons, une responsabilité partagée: 100 recommandations pour la protection des droits des détenus», le CNDH nous donne un aperçu sur les innombrables dysfonctionnements qui gangrènent le système pénitentiaire. Le Conseil déplore *«l'absence de contrôles et d'inspections efficaces»*, le *«recours excessif»* à la détention provisoire et la lenteur des procès, ou encore les mauvais traitements à l'encontre des détenus qui *«se manifestent par des coups portés aux moyens de bâtons et de tuyaux, la suspension sur des portes à l'aide de menottes, les coups administrés sur la plante des pieds, les gifles, les pincements à l'aide d'aiguilles, les brûlures, (...) le déshabillage forcé»*. Le rapport accorde une place importante aux groupes vulnérables dont font partie les femmes détenues. Celles-ci souffrent davantage des traitements cruels et de comportements dégradants (insultes, humiliation...) tant dans les postes de police que dans les prisons. Les prisonnières qui accouchent se voient contraintes, à l'expiration du délai qui leur est accordé après la naissance de leur enfant, et en l'absence ou devant le refus de leurs proches de le prendre en charge, *«d'abandonner leur progéniture à des tiers qui les exploitent dans certains cas dans la mendicité, ou les placent dans des orphelinats»*. Les personnes vulnérables et les étrangers, en particulier les migrants subsahariens, ne sont pas mieux lotis. Aux mauvais traitements qu'ils subissent comme les autres, s'ajoute *«le manque, voire l'absence totale de tout contact avec le monde extérieur»*. Le phénomène du surpeuplement dans les prisons est également pointé du doigt. Celui-ci engendre dans la plupart des cas des problèmes de santé, d'hygiène et de sécurité. Le rapport explique que le surpeuplement est dû en grande partie à la détention provisoire qui concerne 80% des détenus, au retard enregistré dans le jugement des affaires, à la non-application de la liberté conditionnelle et à l'absence de normes objectives dans la procédure de Grâce.

Le document du CNDH comprend également 100 recommandations réparties en deux parties. Une première concerne les recommandations à court terme adressées à la délégation générale de l'Administration pénitentiaire et de la réinsertion, le ministère de la justice et des libertés, les principaux intervenants (Parlement et ministère de l'intérieur) et les organisations de la société civile. La deuxième partie qui concerne le long terme est consacrée à la sensibilisation, l'enrichissement de la pensée et du dialogue, la mise en place des garanties législatives à même de garantir les droits des détenues.■

Colloque : «la culture amazighe entre unité et diversité»

Écrit par La Rédaction

Appel à l'élaboration d'un plan stratégique pour l'officialisation de l'amazighité

Le doyen de l'Institut royal de la culture amazighe (IRCAM), Ahmed Boukkous, a appelé, vendredi à Rabat, à l'élaboration d'un plan stratégique pour l'officialisation de l'amazighité, conformément aux dispositions de la constitution.

S'exprimant lors d'un colloque sous le thème «la culture amazighe entre unité et diversité» dans le cadre du 1er festival amazigh «Tafoukt pour la culture et l'art», M. Boukkous a souligné que ce plan devrait définir les mécanismes et les moyens de mise en œuvre du caractère officiel de la langue amazighe afin de promouvoir la diversité linguistique et culturelle du Royaume.

La gestion de cette diversité n'est pas une tâche facile, a-t-il estimé, appelant tous les acteurs concernées à l'ouverture d'un dialogue sur les différentes questions relatives à la mise en Âœuvre de cette langue, notamment l'élaboration des lois organiques pertinentes.

D'autre part, M. Boukkous a préconisé une approche intégrée visant le renforcement de l'unité nationale et la cohésion sociale.

De son côté, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) Driss El Yazami, a mis l'accent sur les enjeux de l'officialisation de la langue amazighe, appelant à s'ouvrir davantage sur les langues étrangères.

Pour sa part, le ministre de la Culture, Mohamed Amine Sbihi, a indiqué, dans un discours lu en son nom, que la question de la diversité linguistique a été gérée avec succès tout au long de l'histoire du Maroc, dans le cadre de l'unification de toutes les composantes culturelles dans le creuset de l'identité marocaine.

Le ministre a par ailleurs rappelé l'actualisation du dispositif juridique régissant l'appui de son département aux activités artistiques amazighes, réitérant l'engagement du ministère à développer davantage ce dispositif.

Le programme de cette 1ère édition envisage notamment l'organisation d'une conférence sur «le patrimoine architectural amazigh: le modèle éco-maison», et la présentation du livre «les Agadir de l'Anti-Atlas occidental» du chercheur Mohamed Aït Hamza.

La première journée du festival a été marquée par la projection du film «Imzouak» en hommage à son réalisateur, Lahcen Ben Lahcen et par une conférence sur «l'état actuel du cinéma amazigh».

Droits humains

Actualités

Écrit par La Rédaction

Sebbar : le Maroc a franchi de grands pas en adoptant une Constitution avancée

Le Maroc a «franchi de grands pas» dans le domaine des droits humains en adoptant l'an dernier une Constitution avancée qu'il convient à présent de mettre en œuvre de manière optimale sur les plans institutionnel et de la société civile, a estimé samedi à M'diq le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar.

Au cours d'une conférence sur «les droits de l'Homme dans le sillage de la nouvelle Constitution», M. Sebbar a souligné que l'approche participative et le travail collégial ont prévalu lors du processus d'élaboration de la Loi suprême auquel ont été associés les acteurs politiques, syndicaux et civils, affirmant qu'il leur incombe de faire montre du même esprit de responsabilité pour mettre en application l'ensemble de ses dispositions. A ses yeux, le nouveau texte constitutionnel a permis au Royaume d'être à la mesure des défis à relever aux niveaux national, régional et international.

La mise en œuvre saine de la Constitution permettra ainsi au Maroc de «consacrer les mécanismes nécessaires à la consolidation de l'Etat de droit et aux différents pouvoirs de s'acquitter pleinement des missions dont ils sont investis, en s'appuyant sur les principes de séparation et d'équilibre des pouvoirs, de bonne gouvernance et de corrélation entre responsabilité et reddition des comptes».

Au-delà des réformes d'ordre structurel et législatif, M. Sebbar a souligné la nécessité de «développer des approches socioculturelles à même de susciter une prise de conscience collective de la culture des droits humains». Il d'autre part préconisé une démarche graduelle dans l'action réformatrice afin de consolider les acquis et faire en sorte que tous les citoyens puissent jouir de leurs droits constitutionnellement reconnus.

BÉNI-MELLAL

Colloque sur le thème :

« Le rôle de la justice dans l'allégement de la crise dans les prisons »

LA Commission Régionale des Droits de l'Homme de Béni-Mellal-Khouribga en partenariat avec la section régionale du Club des Magistrats du Maroc, a organisé samedi 29 décembre 2012, un colloque autour du thème : « Le rôle de la justice dans l'allégement de la crise dans les prisons ».

Selon les organisateurs, ce colloque intervient dans le cadre de l'interactivité avec les recommandations issues du dernier rapport du CNDH, au sujet de « la crise des prisons, responsabilité de tous » où 100 recommandations ont été relevées pour préserver les droits des prisonnières et prisonniers.

Le programme de ce colloque a traité les axes qui concernent essentiellement la situation des prisons d'après le dernier rapport du CNDH, l'exécution des pénalités, la détention préventive et les peines similaires qui s'avèrent une étape préliminaire pour la réforme.

Dans ce sens, après les allocutions du représentant de la Commission Régionale des Droits de l'Homme et de celui du Club des Magistrats du Maroc, des exposés ont été présentés devant l'assistance, c'est ainsi que maître Abdelaziz Nassiri, avocat et membre de la CRDH, a traité le sujet de la situation des prisons à la lumière du rapport du CNDH, suivi de maître Said Hatmane, président du Club des Magistrats du Maroc, qui a exposé autour des punitions similaires comme entrée aux réformes prévues.

Ensuite, Me Hicham Chaîra, magistrat, a pris la parole pour présenter son exposé au sujet de la détention préventive et le contrôle juridique à la lumière du code pénale, suivi de Me Mohammed Riteb, procureur du roi, qui a traité le sujet concernant l'application des punitions à la lumière des principes des droits de l'Homme.

Au terme de ces exposés, un débat ouvert a été amorcé, afin de donner la parole à l'assistance, dont les membres ont exprimé leurs suggestions, présenté leurs remarques au sujet de la réforme de la justice dans notre pays.

OMAR DAOUANI